اتساع المعنى القرآني

د. عماد طه أحمد الراعوش*

(*) أستاذ مشارك – قسم القرآن الكريم وعلومه – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية – الرياض

الملخص

من خصائص اللغة العربية وميزاتها البلاغية قابلية: المعنى للاتساع، بأن يجيء الكلام على حالة يحتمل فيها أكثر من معنى، وكل المعاني المحتملة مرادة، أو على الأقل ليست مستبعدة، وهذه الدراسة جاءت لبيان ما إذا كانت هذه الخاصية متوافرة في القرآن، والحال أنه كلام محدود الألفاظ، وما يحتاجه الناس منه في دينهم ودنياهم غير محدود. وقد تبين بالدراسة أن الخاصية جاءت في القرآن على أتم وجه، إلى حد جعل القرآن قادراً على أن يفي ببيان ما يهم الناس في أمور دينهم ودنياهم. واعتمدت هذه السمة على ميزات في اللغة أتاحت المجال للمعاني لأن تتسع، من هذه الميزات ما يعود لدلالة اللفظ، ومنها: ما يعود إلى صيغته الصرفية، ومنها: ما يعود لتركيب الكلام، ومنها: ما يعود لاستخدام حروف المعاني، ومن أسباب اتساع المعاني الخاصة بالقرآن: نزوله بعدّة قراءات. وقد تناولت أكثر أسباب اتساع المعنى شيوعاً في القرآن التي لم تحظ بالدراسة الوافية، وحصرتها من خلال استقراء للقرآن، ثم درستها من خلال المنهج التحليلي والاستنباطي والمقارن، وبدا لي في نهاية الدراسة أن لهذه الخاصية أثراً في التفسير، كما أن لها أثراً في المستوى البلاغي للقرآن، ومن ثم هي مظهر من مظاهر الإعجاز القرآني.

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعه إلى يوم الدين وبعد.

الكلام وعاء للمعاني، وبقدر ما يتسع هذا الوعاء تتسع المعاني، والمتكلم يصوغ الكلام ليعبر به عما في نفسه، وبقدر ما يكون بليغاً بقدر ما يفرغ ما في نفسه من معانٍ في أقل قدر من الكلام، بل ويكون لبلاغته مزية إذا استطاع أن يحشد في التعبير الواحد المعاني الكثيرة، بعضها يقصده قصداً أولياً ، وبعضها يقصدها قصداً ثانوياً، وكلها مرادة، وهذه من أهم إمكانات اللغة العربية وميزاتها.

والقرآن الكريم كتاب ليس كسائر الكتب، فهو رسالة للناس أجمعين، منذ أول يوم نزل فيه وإلى يوم الدين، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ (سبأ: ٢٨)، وينبغي أن يكون فيه بيان لكل ما يحتاجه الناس مما كان وما سيكون إلى يوم الدين، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ (النحل: ٨٩)، ولأجل ذلك ﴿ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (هود: ١).

هذا هو الحق الذي أنزله الله تعالى، والواقع أن القرآن كتاب محدود الصفحات ، ومعدود العبارات والكلمات، ولا يتجاوز أن يكون كتاباً متوسط الحجم، ولكنه مع ذلك وفى بالغرض الذي أنزل لأجله على أتم وجه، وهذا بسبب ما خصه الله به من الخصائص البيانية حتى صار أبلغ كلام، وصار يؤدي بالألفاظ القليلة المعاني الكثيرة، فأدت الصفحات المحدودة والكلمات المعدودة ما لا يحد من المعاني والحكم والأحكام، وهذا ما سماه علماء البلاغة اتساع المعني. وقد عني علماء البلاغة بهذا الباب وعدوه من أرقى خصائص الكلام، وسموا المعنى المتبادر إلى الذهن من الكلام بحسب وضعه الأصلي المعنى الأول، واعتبروا ما يلحق بذلك المعنى من المعاني اتساعاً في المعنى، وسموا المعنى الآخر التي يحتملها اللفظ المعنى الثاني أو معنى المعنى أو مستتبعات التراكيب على خلاف بين هذه المصطلحات.

وسأتناول في هذا البحث مفهوم اتساع المعنى القرآني، وسأدرسه دراسة تفسيرية

بيانية، وأبين أشهر أسبابه وأكثرها شيوعاً في القرآن الكريم مع التمثيل لكل سبب.

وتكمن مشكلة البحث في أن القرآن الكريم كلام محدود الألفاظ وما يحتاجه الناس منه في دينهم ودنياهم غير محدود، فهل يمكن أن يحتمل التعبير القرآني مع المعنى الذي يؤديه الكلام بوضعه الأصلي وبدلالته الظاهرة المتبادرة للذهن معاني أخرى، ليفي بقدر أكبر من حاجات الناس؟ وإذا كان الجواب بالإثبات فما الصفة الكامنة في النص القرآني التي تتيح ذلك؟

أما أهمية البحث: فلكونه يبحث في معاني القرآن، ويبحث في قدرته على الوفاء –على الرغم من أنه محدود الكلام– على أن يكون مصدراً للعقائد والتشريعات والأحكام والتاريخ والمستقبل، وأحوال الدنيا والآخرة. وبهذا يلفت النظر إلى بلاغة القرآن، وإلى وجه من وجوه إعجازه.

ويهدف البحث لإثبات أن النص القرآني يحتوي معاني كثيرة لا تحد بعدد ألفاظه وعباراته، بل تتجاوز ذلك بكثير إلى حد يجعل القرآن قادراً على الوفاء ببيان ما يهم الإنسان في أمور دينه ودنياه. والتنبيه على وجه من وجوه إعجاز القرآن البلاغي، وهو تقديم لمعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة.

وأما الدراسات السابقة: فلم أجد فيما اطلعت عليه دراسة تناولت الموضوع بالشكل والمضمون الذي تناولته، ولكن هنالك دراسات ذات صلة وهي: ظاهرة التوسع في المعنى في اللغة العربية ، دراسة لنماذج قرآنية، لبلقاسم بلعرج، وهو منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، مارس سنة ألفين وست. وصور من اتساع دلالة الألفاظ والتراكيب في تفسير الكشاف، لمحمد فاضل صالح السامرائي، وهو بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد الثاني والأربعون، في رمضان سنة ألف أربع مائة وثمان وعشرين. وهذان البحثان استندا على مبحث في كتاب الجملة العربية للدكتور فاضل السامرائي بعنوان التوسع في المعنى، فالأول اقتصر على ما فيه من أسباب للتوسع ومع اختلاف يسير في التمثيل، والثاني أخذ الدراسة ومثل عليها بأمثلة من الكشاف للزمخشري، وعلية فالواقع أن هذه الدراسات دراسة واحدة هي بحث الدكتور فاضل السامرائي

في كتاب الجملة العربية.

وهنالك فروق بين بحثي وهذه الدراسات منها ، –مثلا– في أسباب الاتساع ذكرت خمسة عشر سبباً لم أشترك مع هذه الدراسات إلا في أربعة، كما أني أضفت في هذا البحث مدخلاً في مفهوم الاتساع والمصطلحات المقاربة، وأثر اتساع المعنى في التفسير وبلاغة القرآن. كذلك في المناقشة والتمثيل اختلف بحثي عنها اختلافاً تاماً.

وأما حدود البحث: فقد تناولت الأسباب الأكثر شيوعاً، وتجاوزت الأسباب التي درست ووفيت، وهي الأسباب المتعلقة بعلم المعاني، وعلم النحو.

وأما منهج البحث: فقد جمعت بين المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والاستنباطي والمقارن.

وأما خطة البحث فتتكون من:

– **المقدمة**: وفيها: مشكلة البحث، وأهميته، والدراسات السابقة، وحدود البحث: منهجه، خطته.

– **التمهيد**: وفيه: مفهوم اتساع المعنى، والمصطلحات المقاربة، ومقارنة بين الاتساع والمصطلحات ذات العلاقة

– **المبحث الأول: اتساع المعنى القرآني بين الجواز والوقوع.**

– **المبحث الثاني: اتساع المعنى القرآني بسبب دلالة اللفظ وفيه: المطالب التالية:**

– **المطلب الأول:** الاشتراك اللفظي.

– **المطلب الثاني:** استخدام لفظ يُرَدُّ إلى جذر يحتمل معنيين.

– **المطلب الثالث:** استخدام لفظ يرد إلى جذرين مختلفين بمعنين.

– **المبحث الثالث: اتساع المعنى القرآني بسبب صيغة الصرفية للفظ وفيه: المطالب التالية**

– **المطلب الأول:** تعدد احتمالات صيغة اللفظ الصرفية.

– **المطلب الثاني:** تعدد احتمالات بنية الكلمة.

– **المطلب الثالث:** دلالة صيغة الفعل على زمنين.

– **المطلب الرابع:** دلالة صيغة الفعل على لازم ومعتد..

- **المبحث الرابع: اتساع المعنى القرآني بسبب تركيب الكلام، وفيه: المطالب التالية:**

- **المطلب الأول:** الجمع بين ألفاظ من أصل واحد بصيغ مختلفة.

- **المطلب الثاني:** تعدد احتمالات متعلق الكلام.

- **المطلب الثالث:** تعدد احتمالات عودة الضمير.

- **المبحث الخامس: اتساع المعنى القرآني بسبب دلالة حروف المعاني، وفيه: المطلبان التاليان:**

- **المطلب الأول:** تعدد معاني الحروف.

- **المطلب الثاني:** استخدام حروف المعاني حيث يظن أنها زائدة.

- **المبحث السادس: اتساع المعنى القرآني بسبب تعدد القراءات**

- **المبحث السادس: أثر الاتساع في التفسير وفيه المطلبان التاليان:**

- **المطلب الأول:** أثر الاتساع في الأحكام.

- **الطلب الثاني:** أثر الاتساع في بلاغة القرآن.

- **الخاتمة:**

التمهيد: مفهوم اتساع المعنى:

المقصود بالاتساع:

(وَسَعَ): كلمة تدل على خلاف الضيق والعسر. يقال وَسُعَ الشَّيْءُ وَاتَّسَعَ. وَالْوُسْعُ: الغنى. والله الواسع أي الغني. وَالْوُسْعُ: الجدة والطاقة. وهو ينفق على قدر وسعه. وقال تعالى في السَّعَةِ: ﴿لِيُنفِقْ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ (الطلاق: ٧). وَأَوْسَعَ الرجل: كان ذا سَعَةٍ. ومنه: قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (الذاريات: ٤٧).[١] "واتَّسَعَ: كَوَسِعَ. والطريق يتَسِعُ، أَرادوا يَوْتَسِعُ فأَبدلوا الواو ألفاً طلباً للخفة".[٢]

المقصود بالمعنى:

جاء في الصحاح: «عنيت بالقول كذا، أي أردت وقصدت. ومعنى الكلام ومَعْناتُهُ واحد، تقول: عرفتُ ذلك في مَعنَى كلامه وفي مَعْناة كلامه، وفي مَعْنيِّ كلامه، أي فحواه».[٣] وجاء في أساس البلاغة: «عنيت بكلامي كذا أي أردته وقصدته، ومنه: المعنى».[٤]

وعليه ، فالمعنى هو المقصود من الكلام. والمعنى في الاصطلاح: هو قصد المتكلم الذي يضمنه كلامه ويعبر فيه عما في ذهنه.

قال ابن فارس: «هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه. يقال: هذا، معنى الكلام ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ».[٥]

مفهوم اتساع المعنى

إذا كان الاتساع خلاف الضيق، وفيه معنى الزيادة، والمعنى: القصد من الكلام، فإذا أسند الاتساع إلى المعنى صار المقصود: أن يجيء التعبير على حالة يحتمل فيها أكثر من معنى، كلها مرادة.

يقول ابن أبي الإصبع: الاتساع «أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر

---

(١) انظر: مقاييس اللغة، مادة وَسَعَ (٦/ ١٠٩)، وانظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة وَسَعَ، (٣/ ١٢٩٨)، لسان العرب، لابن منظور، مادة وَسَعَ، (٨/ ٣٩٣).
(٢) لسان العرب، لابن منظور، مادة وَسَعَ، (٨/ ٣٩٢).
(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، مادة وَسَعَ، (٦/ ٢٤٤٠).
(٤) أساس البلاغة، للزمخشري، مادة وَسَعَ، (١/ ٦٨٢).
(٥) مقاييس اللغة، لابن فارس، (٤/ ١٤٨).

قوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه».[1] وضرب أمثلة من الشعر، منها : قول امرئ القيس في صفة الفرس:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كَجُلْمُوْدِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ[2]

والاتساع في «وصف الفرس بلين الرأس، وسرعة الانحراف، وشدة العدو، لكونه قال في صدر البيت إنه حسن الصورة، كامل النصبة في حالتي إقباله وإدباره، وكره وفره، ثم شبهه في عجز البيت بجلمود صخر حطه السيل من العلو لشدة العدو، فهو في الحالة التي يرى فيها لبته[3] يرى فيها كلفه وبالعكس».[4]

وعليه فالاتساع يعنى باحتمال اللفظ أكثر من معنى، وبقابلية التعبير للتأويل، فإذا كان كذلك فكل المعاني المحتملة مرادة، أو على الأقل ليست مستبعدة، وليس شرطا أن تكون المعاني متساوية –من حيث القوة– بل يكفي أن يكون التعبير محتملا لها، وربما يقدم أحد المعاني على غيره إن كان أقرب، لكنه لا يلغي غيره.

وهذا ما يؤكده ابن جني، إذ يرى أن الاتساع يكون في لفظ محتمل أمرين: أحدهما أقوى من صاحبه، والمذهب أن يعتقد الأقوى منهما، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مرادًا، والمتكلم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القويّ من إجازة الوجه الآخر؛ إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم.[5] ويضرب ابن جني مثلاً قول الشاعر:

عميرةَ ودِّع إن تجهَّزتَ غاديا كفى الشَّيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا.[6]

فالقول أن يكون «(ناهيًا) اسم الفاعل من نهيت، كساعٍ من سعيت، وسار من سريت، وقد يجوز مع هذا أن يكون «(ناهيًا) هنا مصدرًا، كالفالج ، والباطل ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على فاعل حتى كأنه قال: كفى الشيب والإسلام للمرء نهيًا

(١) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، لابن أبي الأصبع، (ص: ٤٥٤).
(٢) ديوان امرئ القيس، (ص: ٥٤).
(٣) اللبَّة: مَوْضع القِلادة من العُنق، الكلف نَمَشٌ يعلو الوجْهَ كالسِّمْسِم.
(٤) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، لابن أبي الأصبع، (ص: ٤٥٤–٤٥٥).
(٥) انظر: الخصائص، لابن جني، (٢/ ٤٩٠).
(٦) البيت للشاعر سحيم بن بني الحسحاس، انظر ديوانه ، ص١٦.

وردعًا، أي: ذا نهي، فحذف المضاف، وعلقت اللام بما يدل عليه الكلام، ولا تكون على هذا معلقة بنفس الناهي؛ لأن المصدر لا يتقدم شيء من صلته عليه. فهذا إن كان عسفًا فإنه جائز للعرب؛ لأن العرب قد حملت عليه فيما لا يشك فيه، فإذا أنت أجزته هنا فلم تجز إلّا جائزًا مثله، ولم تأت إلا ما أتوا بنحوه».[1]

وللاتساع أكثر من معنى اصطلاحي، ففي النحو يقصد بها كلّ صنوفِ التغيير في أصل التركيب من حذفٍ، وزيادةٍ، وتقديم وتأخيرٍ، وحملٍ على المعنى، فكل ذلك عندهم اتساع نحوي.

يقول أبو حيان: «يقولون: (سير عليه شديداً)، وعبارة(سرت حثيثا)، يقول: (شديداً وحثيثاً) نعت لمصدر محذوف التقدير: سير عليه سيراً شديداً، وسرت سيراً حثيثاً. ومذهب سيبويه، رحمه الله، أن ذلك ليس بنعت لمصدر محذوف، وإنما هو منصوب على الحال من المصدر المضمر المفهوم من الفعل المتقدم المحذوف بعد الإضمار على طريق الاتساع».[2]

وفي البلاغة يستخدم الاتساع في المجاز اللغوي والمجاز العقلي. وعلى سبيل المثال يقول أبو حيان عن قوله تعالى:﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ﴾ **(البقرة:١٩)**وأراد بالأصابع بعضها، لأن الأصبع كلها لا تجعل في الأذن، إنما تجعل فيها الأنملة، لكن هذا من الاتساع، وهو إطلاق كل على بعض».[3] فسمى أبو حيان المجاز المرسل اتساعاً. وسمى الجصاص كذلك المجاز المرسل اتساعاً فقال: «تقول سبأت الخمر إذا شريتها فنقلوا الاسم إلى المشترى بعد أن كان الأصل إنما هو بجلبها من موضع إلى موضع على عادتهم في الاتساع في الكلام».[4]

---

(١) الخصائص، لابن جني، (٣/ ١٦٦).
(٢) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (١/ ١١٠).
(٣) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (١/ ١٤١).
(٤) أحكام القرآن، للجصاص (٢/ ٧).

مصطلحات مقاربة:

أولا: المعاني الثانية أو معنى المعنى

الكلام وعاء للمعاني، وبقدر ما يتسع هذا الوعاء تتسع المعاني، والمتكلم يصوغ الكلام ليعبر به عما في نفسه، وبقدر ما يكون بليغاً بقدر ما يفرغ ما في نفسه من معاني في أقل قدر من الكلام، بل ويكون لبلاغته مزية على غيره إذا استطاع أن يحشد في التعبير الواحد المعاني الكثيرة، بعضها يقصده قصداً أولياً وبعضها يقصدها قصداً ثانوياً، وكلها في نفسه مرادة.

عنِي علماء البلاغة بهذا الباب، وعدوه من أرقى خصائص الكلام، وسمو المعنى المتبادر إلى الذهن من الكلام بحسب وضعه الأصلي: المعنى الأول، وسموا المعنى الآخر أو المعاني الأخرى التي يحتملها اللفظ: المعنى الثاني أو معنى المعنى.

يقول الجرجاني وهو من أول من أصل لهذه الفكرة: «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ... آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل».[1] ويقول: «المعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، ومعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر، كالذي فسرت لك».[2] ومن الأمثلة على المعاني الثانية كما ذكر الجرجاني: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾(الأنعام: ١٠٠)، «(ٱلْجِنَّ) مفعولاً أول، و(شُرَكَآءَ) مفعولاً ثانياً. وإذا كان كذلك، كان (شُرَكَآءَ) مخصوصا غير مطلق، من حيث كان محالا أن يجري خبرا على الجن، ثم يكون عاماً فيهم وفي غيرهم. وإذا كان كذلك، احتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى (ٱلْجِنَّ) خصوصاً، أن يكونوا (شُرَكَآءَ) دون غيرهم، جل الله تعالى عن أن يكون له شريك وشبيه بحال. قلت: ومقصود الجرجاني أنه لو قدم الجن

---

(١) دلائل الإعجاز، للجرجاني، ت .شاكر (١/ ٢٦٢).
(٢) دلائل الإعجاز، للجرجاني، ت. شاكر (١/ ٢٦٣).

على الشركاء لاقتصرت العبارة على نفي شراكة الجن فقط، بينما لما أخر عمَّ النفي لشراكة الجن وغيرهم.

يقول الجرجاني: «فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدم (شُرَكَآءَ)، واعتبره فإنه ينبهك لكثير من الأمور، ويدلك على عظم شأن النظم، وتعلم به كيف يكون الإيجاز به وما صورته؟ (ثم قال): ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى، ما إن حاولت مع تركه لم يحصل لك، واحتجت إلى أن تستأنف له كلاما، نحو أن تقول: وجعلوا الجن شركاء الله، وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم»، ثم لا يكون له إذا عقل من كلامين من الشرف والفخامة ومن كرم الموقع في النفس، ما تجده له الآن، وقد عقل من هذا الكلام الواحد». (١)

ثانيا: مستتبعات التراكيب

مستتبعات التراكيب هي: «المعاني التي يدل عليها الكلام دلالة صحيحة، وليس حقيقة فيها ولا مجازاً ولا كناية بل هي مقصودة تبعاً لا أصالة فلا تكون فيها». (٢)

وعليه فإن مستتبعات التراكيب تتصف بما يأتي: ليست من الدلالة الظاهرة. وتقتضيها دلالة اللفظ أو المقام. ولا ينافيها الاستعمال العربي. ولا ينافيها مقصد القرآن. وتفهم من الخبر بمعونة سياق الكلام والقرائن. وليست حقيقة، ولا مجازاً، ولا كناية.

ومن الأمثلة عليه في القرآن: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۚ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ **(البقرة: ١٩٦)**، فقوله تعالى: (وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ) نهي عن الحلق دون غيره من محظورات الإحرام، واقتصر عليه دون غيره ليبني

(١) دلائل الإعجاز، للجرجاني، ت. شاكر (١/ ٢٨٧) بتصرف.
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، (٢/ ١٣٨٩).

عليه بعد ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾، وهذا الاقتصار لا يعني حل إتيانها، بل هي داخلة في النهي بدلالة القياس والسياق، وهذا- كما يقول ابن عاشور- من مستتبعات التراكيب».[1]

مقارنة بين الاتساع والمصطلحات ذات العلاقة

أولاً: العلاقة بين اتساع المعاني والمعاني الثانية

بين الاتساع والمعاني الثانية عموم وخصوص، فالمعاني الثانية أعم من الاتساع إذ كل اتساع هو معان ثانية، وليس العكس، فالاتساع احتمال اللفظ أكثر من معنى فإن كل معنى غير المعنى الأصلي يسمى معنى ثانياً، غير أن هنالك فرقاً بين مصطلح اتساع المعنى والمعاني الثانية هو: أن المعاني التي يتسع لها اللفظ تكون مقصودة، حتى وإن اعتمد الأقوى منهما فلا تلغى المعاني الأخرى؛ ذلك لأن اللفظ والتعبير والسياق يحتملها جميعاً، وهي متساوية أو متقاربة في قوة دلالة التعبير عنها. وذلك مفهوم من لفظ الاتساع الذي يعني الزيادة على الأصل دون الخروج عن إطاره، تقول مثلاً: وسعت الدار وأنت تقصد أنك زدت في حدودها لا أنك بنيت غيرها. أما المعاني الثانية فتطلق على كل معنًى يحتمله التعبير، سواء أكان هذا المعنى مراداً من المتكلم أم لم يكن، وربما اطلقوا المعنى الثاني على معنى لا يجتمع مع الأول أو عارضه.

فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ **(البقرة: ٢٢٨)**، فالقُرُوْءُ: جمع قُرْءٍ ،وهو من الأضداد، يقال للحِيَض: قُرُوءٌ، وللأَطهارِ: قُروء[2] وعلى المعنى الأول عدة المرأة ثلاث حيضات وعلى الثاني ثلاثة أطهار، وهما حالان مختلفان لا يمكن الجمع بينها، ويترتب على ذلك حكمان مختلفان لا يمكن الجمع بينهما، فالمرأة إما أن تعتد ثلاثة أطهار أو ثلاث حيضات. وعليه فإن أحد المعنيين مراد والمعنى الثاني غير مراد.

﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ۚ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ **(يونس: ٥٤)**، لفظ أَسَرُّوا مشترك من الأضداد، يطلق على الإظهار كما يطلق على

---

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢/ ٢٢٤).
(٢) التفسير البسيط، للواحدي، (٤/ ٢٠٩).

الإخفاء والآية تحتمل معنيين: الأول: أظهروا الندامة؛ لأنه ليس ذلك اليوم يوم تصبر وتصنع. وقيل: معناه أخفوا أي: أخفى الرؤساء الندامة من الضعفاء، خوفا من ملامتهم، والمعنيان مختلفان ولا يمكن الجمع بينمها فإما المراد أظهروا أو أخفوا، ومع ذلك فكل معنى بالنسبة للآخر معنى ثانياً لكنه غير مراد.[1]

بينما يطلق العلماء الاتساع على ما احتمله المعنى وكان مرادا، ويمكن الحمل على المعنيين او المعاني جميعا وفي الوقت ذاته ولا إشكال ولا تعارض.

فمثلا في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾ **(القيامة:١٢)** تحتمل لفظة المستقر عدة معان: أحدها أن تكون الاستقرار، وتكون مصدراً، وتحتمل أن تكون ظرف مكان ويكون المراد الإشارة إلى مكان استقرارهم يوم القيامة.

كل هذه المعاني محتملة، قد يكون أحدها أقوى من غيره، وقد يرجح المفسر معنى لمزية فيه على الآخر، لكن الباب يبقى مفتوحا لهذه المعاني كلها، ولا تعارض بينها، ولذلك ذكر أكثر المفسرين هذه الاحتمالات دون ترجيح أحدها؛ لإمكان الجمع بينها جميعاً.

قال الزمخشري: «إلى ربك خاصة (يومئذ) مستقر العباد. أي: استقرارهم: بمعنى أنّهم لا يقدرون أن يستقروا إلى غيره وينصبوا إليه، أو إلى حكمه ترجع أمور العباد لا يحكم فيها غيره. كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ **(غافر:١٦)**. أو إلى ربك مستقرهم: أي موضع قرارهم من جنة أو نار».[2]

ثانيا: العلاقة بين اتساع المعاني ومستتبعات التراكيب

العلاقة بين اتساع المعاني ومستتبعات التراكيب قريبة، لكن يبدو أن الاتساع أعم من المستتبعات؛ لأن الاتساع يكون في الحرف واللفظ ويكون في التركيب، أما مستتبعات التراكيب فلا تكون إلا في المعنى الذي يضيفه التركيب. كما أن الإشارة

(١) انظر: زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، (٢/ ٣٣٥).
(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (٤/ ٦٦٠)، وانظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، (٣٠/ ٧٢٥)، وانظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، (٥/ ٢٦٦).

إلى المعنى الآخر في الاتساع ظاهرة ظهوراً مساوياً للمعنى الأصلي كما في المشترك أو تعدد احتمالات الصيغة أو القراءات. أما في المستتبعات فالغالب أن المعنى خفي ويحتاج إلى تدبر؛ ولذلك تعد المستتبعات من الاستنباطات التي تحتاج لإعمال النظر. ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ **(الأنعام: ١٢١)**، أريد به الميتة، « ومما يؤيد ذلك: ما في الكشاف[١]، أن الفقهاء تأولوا قوله الآتي: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ **(الأنعام: ١٢١)**، بأنه أراد به الميتة، وبناء على فهم أن يكون قد ذكر اسم الله عليه عند ذكاته دون ما ذكر عليه اسم غير الله، أخذاً من مقام الإباحة والاقتصار فيه على هذا دون غيره، وليس في الآية صيغة قصر، ولا مفهوم مخالفة، ولكن بعضها من دلالة صريح اللفظ، وبعضها من سياقه، وهذه الدلالة الأخيرة (يقصد ابن عاشور قول من قالوا: إن المراد الميتة) من مستتبعات التراكيب المستفادة بالعقل التي لا توصف بحقيقة ولا مجاز» كما قال ابن عاشور.[٢]

المبحث الأول: اتساع المعنى القرآني بين الجواز والوقوع

اللغة العربية أعظم اللغات، وأوفرها ألفاظاً، وأوسعها دلالة، وأبلغها أسلوباً، وأجملها تعبيراً، وأقوى تأثيراً، وليس أدلَّ على ذلك من اختيارها لتكون لغة القرآن، وما أدراك ما القرآن؟ هو كلام الله وحكمه وأحكامه، ورسالة البشرومعجزة رسولهم، وهو دينهم ودنياهم، وبذلك كان لا بد أن تكون لغته أعظم اللغات، وأكثرها إمكانات، وأطوعها للتصرفات والتأويلات.

وبما أن القرآن محدود الالفاظ كان لا بد من أن تتوافر في لغته الصفة التي تجعله مع كون ألفاظه محدودة قادرة على الوفاء بحاجات الناس غير المحدودة، وملاك ذلك كله: توفير المعاني، وأداؤها بأوضح تعبير وأخصر تركيب، وهذا هو الإيجاز مكمن البلاغة وأساس الإعجاز.

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (٢/ ٦٢).
(٢) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٨ القسم الأول/ ٣٢).

يقول ابن عاشور: «ولكون القرآن كتاب تشريع وتأديب وتعليم كان حقيقا بأن يودع فيه من المعاني والمقاصد أكثر ما تحتمله الألفاظ، في أقل ما يمكن من المقدار، بحسب ما تسمح به اللغة الوارد هو بها التي وهي أسمح اللغات بهذه الاعتبارات».[1]

فاللغة العربية قادرة على توفير المعاني الكثيرة بأقل قدر من الألفاظ، بقدر ما يستطيع القارئ أن يستنبط منها حسب قدرته، وفي حدود ما يحتمله التركيب وتسمح به اللغة.

إذن، الأمر محكوم بقانون ، وليس هكذا كما اتفق. وألفاظ القرآن قابلة لأن تتسع لتدل على معاني أخرى، بعضها أصيل وبعضها ثانوي، وكل معنى تسمح به اللغة ويحتمله التعبير، فهو مراد، أو على الأقل محتمل وغير مستبعد.

أما من حيث الوقوع: فليس أدل عليه من توسع النبي صلى الله عليه وسلم في فهم معاني القرآن فيما يقبل النص القرآني للاتساع، ومن ذلك: ما رواه أبو سعيد بن المعلَّى قال: كُنْتُ أُصَلِّي فِي المَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ **(الأنفال: ٢٤)**.[2] والظاهر أن الغرض الذي سيقت فيه الآية هو الامتثال لأمر النبي في دعوته للتمسك بالشرع، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ **(آل عمران: ١٧٢)**، والذي يقوي هذا المعنى تعلق فعل (دَعَاكُمْ) بقوله (لِمَا يُحْيِيكُمْ) أي لما فيه صلاحكم، لكن لفظ الاستجابة من حيث وضعه اللغوي لا يمنع من أن يكون صالحا للحمل على المعنى الحقيقي أيضاً وهو الاستجابة للنبي صلى الله عليه وسلم عند دعائه بمعنى ندائه، ولذلك حمل الكلام على هذا المحمل مستنداً إلى قابلية اللفظ للاتساع، وصلاحية المقام.

قال ابن عاشور: « لما كان لفظ الاستجابة صالحا لحمله –بجانب حمله على المعنى المجازي الذي سيقت له الآية– على المعنى الحقيقي وهو إجابة النداء حمل النبيء

---

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ٩٣).
(٢) صحيح البخاري (٦/ ١٧)، رقم: (٤٤٧٤).

صلى الله عليه وسلم الآية على ذلك في المقام الصالح له، بقطع النظر عن المتعلق، وهو قوله: (لِمَا يُحْيِيكُمْ) «.[1]

أما أسباب اتساع المعنى في الكلام فكثيرة منها: ما يعود لدلالة الفظ، ومنها: صيغة اللفظ، ومنها ما يعود للتركيب، ومنها: ما يعود لدلالة حروف المعاني، ومنها: ما يعود للقراءات، وسأتناول أكثر أسباب اتساع المعنى شيوعاً في القرآن من خلال المحاور الآتية:

المبحث الثاني: اتساع المعنى القرآني بسبب دلالة اللفظ

المطلب الأول: الاشتراك اللفظي

المشترك اللفظي: "كل لفظ يشترك فيه معان أو أسام لا على سبيل الانتظام بل على احتمال أن يكون كل واحد هو المراد به على الانفراد، وإذا تعين الواحد مراداً به انتفى الآخر، مثل اسم العين فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس ، وللميزان، وللنقد من المال، وللشيء المعين، لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ ولكن على احتمال كون كل واحد مرادا بانفراده عند الإطلاق، وهذا؛ لأن الاسم يتناول كل واحد من هذه الأشياء باعتبار معنى غير المعنى الآخر".[2]

من أسباب الاختلاف أن يكون اللفظ مشتركاً في اللغة، وله أكثر من استعمال على وجه الحقيقة.

المثال الأول: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴿١٦﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾﴾ **(التكوير ١٥-١٩)**

عسعس ، يقال لليل إذا أقبل بظلامه، ويقال له إذا أدبر، وذكر الواحدي[3] والرازي[4] وابن كثير[5] وأكثر المفسرين أنه من الأضداد وهو نوع من المشترك اللفظي الذي

---

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ٩٥) بتصرف.
(٢) أصول السرخسي، للسرخسي، (١/ ١٢٦)
(٣) انظر: التفسير البسيط، للواحدي، (٢٣/ ٢٦٨).
(٤) انظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، (٣١/ ٦٨).
(٥) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ت سلامة (٨/ ٣٣٨).

يجتمع فيه في اللفظ الواحد معنيان مشتركان في النطق ومتباينان في الدلالة، ويبلغ هذا التباين حدَّ التناقض والتعاكس. قال الزجاج: "عسعس يقال لليل إذا أقبل، وعسعس إذا أدبر، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، وهو ابتداء الظلام في أوله، وإدباره في آخره".[1] وقال الراغب: «العَسْعَسَةُ والعِسَاسُ: رقّةُ الظلامِ، وذلك في طرفي الليل».[2] وقال ابن كثير «على هذا يصح أن يراد كل منهما».[3]

وبذلك يكون إيثار هذا الفعل لإفادته كلا الحالين ويكونان صالحين للقسم؛ لأنهما من مظاهر القدرة؛ إذ يعقب الظلام الضياء ثم يعقب الضياء الظلام، وهذا من الإيجاز البليغ

المثال الثاني: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ **(المدثر: ٤٩ – ٥١)**

القسورة الأسد[4]، مأخوذ من القسر، وهو القهر على المكروه، سمي بذلك؛ لأنه يقهر السباع، والمعنى المراد تصويره هو الحمر الوحشية إذا عاينت الأسد فهربت منه، كذلك هؤلاء المشركون إذا رأوا محمدًا صلى الله عليه وسلم، أو سمعوه يقرأ هربوا منه كما تهرب الحمير من الأسد، وقيل: القسورة الرماة، وقيل: ظلمة الليل، وقيل: النَّبْل، وقيل: الرجال الأقوياء.[5]

فلفظ القسورة مشترك بين المعاني هذه كلها ،واشتراكه يوسع معنى الآية ويثري الصورة المقصودة من التشبيه بكل هذه المعاني، قال الزمخشري: «والمقصود تشبيههم في إعراضهم عن القرآن واستماع الذكر والموعظة وشرادهم عنه، بحمر جدت في نفارها مما أفزعها».[6] وقول الزمخشري: نفرت مما يفزعها يفيده كل المعاني

(١) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٥/ ٢٩٢).
(٢) المفردات في غريب القرآن، للراغب، (ص: ٥٦٦).
(٣) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ت سلامة (٨/ ٣٣٨).
(٤) لسان العرب، لابن منظور، مادة قسر، (٥/ ٩٢)
(٥) انظر: التفسير البسيط، للواحدي، (٢٢/ ٤٦٠-٤٦٤).
(٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (٤/ ٦٥٦).

التي يحتملها لفظ قسورة، إذ كلها مما يرعب الحمر ويفزعها ويدفعها للهرب.

المطلب الثاني: استخدام لفظ يُرَدُّ إلى جذر يحتمل معنيين

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢﴾ **(البلد: ١، ٢)**

في معنى حلّ كما ذكر المفسرون احتمالات:

الأول: أن يكون (حلّ) اسم مصدر من أحل، أي أباح، وتكون بمعنى اسم المفعول أي مستحل، والمعنى جعلك أهل مكة حلالا بهذا البلد، أي مستحلا قتلك وإخراجك، يقول الألوسي: «الحلّ بمعنى المستحل بزنة المفعول الذي لا يحترم».(١)

الثاني: أن تكون بمعنى حالّ أي مقيم في هذا البلد، وعليه تكون جملة (وَأَنْتَ حلّ) في موضع الحال. قال البيضاوي: «أقسم سبحانه بالبلد الحرام، وقيده بحلوله عليه السلام فيه؛ إظهاراً لمزيد فضله وإشعاراً بأن شرف المكان بشرف أهله».(٢) والمعنى على ما ذكر البيضاوي وصاحب الحاشية لا أقسم بهذا البلد حال كونك مقيما به.

الثالث: أن تكون من الحلّ الذي هو ضد المنع، والمعنى أنت في حلّ في أمرك تصنع ما تشاء، أو أنت في حلّ في قتل من قاتلك، قال الفراء: «حلال لك أحله يوم فتح مكة، لم يحل قبله ولن يحل بعده».(٣) أو أنت في حلّ مما يقترفه أهل هذا البلد من معاصٍ(٤)، والغرض من القسم على هذا المعنى: تشريف النبي صلى الله عليه وسلم وتنزيهه عما يرتكبه أهل مكة من آثام.

وكل ما ذكر معانٍ محتملة لقوله تعالى: (حِلُّۢ) والمعنى يتسع بها، والقسم بالنبي صلى الله عليه وسلم بالصفات كلها: حال كون حالًّا بمكة يوم كان مستحل الأذى

---

(١) روح المعاني، للألوسي، (٣٠/ ٤٨٨)، وذكر ذلك الزمخشري، في الكشاف، (٤/ ٧٥٤) وأبو السعود، في إرشاد العقل السليم، (٦/ ٤٣٠) واللفظ للألوسي.

(٢) ذكر هذا القول الرازي، في مفاتيح الغيب، (١١/ ١٦)٤ واختاره أبو حيان، في البحر المحيط (٨/ ٤٦٩).

(٣) معاني القران، الفراء، (٣/ ٢٦٣).

(٤) ذكره الرازي، في مفاتيح الغيب، (١١/ ١٦٤).

فيها، وهو حل مما يفعل قومه من معاص وحل في أن يفعل بهم ما شاء عقاباً لهم على أذاهم له، كل هذه الأوصاف متحققة في النبي صلى الله عليه وسلم، وكلها محتملة في السياق.

المثال الثاني: لفظ القرآن يردُّ إلى قرأ بمعنيين

لفظ القرآن حيث دل على كتاب الله يحتمل أن يرد إلى جذرين: أحدهما : قرأ، وهذا الجذر في اللغة يحتمل معنيين:

الأول: قرأ قراءة بمعنى تلا تلاوة، ورجح هذا القول الطبري حيث قال: «فأما (القرآن) فإن المفسرين اختلفوا في تأويله. والواجبُ أن يكون تأويله على قول ابن عباس: من التلاوة والقراءة، وأن يكون مصدرًا من قول القائل قرأت».[1]

الثاني: قرأ بمعنى جمع، ومنه قرأت الماء في الحوض أي جمعته.[2] وذهب إلى هذا القول الراغب، حيث قال في باب قرأ : "والقراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جمع، لا يقال: قرأت القوم إذا جمعتهم. وقيل: تسمية هذا الكتاب قرآناً من بين كتب الله لكونه جامعاً لثمرة كتبه، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم".[3] قال أبو عبيدة: «سمي بذلك لأنه جمع السور بعضها إلى بعض».[4]

وعليه فلفظ القرآن اتسع معناه ليدل على معنين: أنه مجموع بعضه إلى بعض في المصحف، وأنه متلو على الألسن، وكما قال الطبري لكلا القولين وجهٌ صحيح في كلام العرب.[5]

المطلب الثالث: استخدام لفظ يرد إلى جذرين مختلفين بمعنين

المثال الأول: لفظ القرآن يرد إلى قرأ وقرن

قرآن يحتمل أن يرد إلى جذرين مختلفي المعنى:

---

(١) جامع البيان، للطبري، ت شاكر (١/ ٩٤-٩٥).
(٢) مجاز القرآن، لأبي عبيدة (١/ ١٧).
(٣) المفردات في غريب القرآن، للراغب، (ص: ٦٦٨).
(٤) مجاز القرآن، لأبي عبيدة، (١/ ٢٠).
(٥) انظر: جامع البيان، للطبري، ت شاكر (١/ ٩٤-٩٥).

الأول: قرأ وهو بمعنى تلا أو جمع، كما ذكر سابقا في المبحث السابق.[1]

الثاني: قرن الشيءَ بالشيء: إذا ضم أحدَهما إلى الآخر، وذلك أنه قد قرن فيه بين السور والآيات والحكم والمواعظ.[2]

وباحتمال رجوع اللفظ إلى هذين الجذرين اتسع المعنى فصار يدل على أن القرآن متلو ومجموع ومضموم أجزاءه المتشابهة بعُضها إلى بعض؛ ولاقتران السور والآيات والحروف.[3]

المثال الثاني: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ (البقرة: ١٤)

اختلفوا في لفظ الشيطان، فقال بعضهم: الشيطان فَيْعَال، والنون إما أصلية ويكون الشيطان من شَطَن أي: بعد[4]، يقال: شَطَنَت الدار، أي: بعدت. ومعنى الشيطان: البعيد من الجنة. أو تكون النون زائدة ويكون الشيطان إما من شطَّ يشطُّ وهي كذلك بمعنى بعد، أو من شاط يشيط بمعنى هاج أو هلك واحترق بوزن: هَيْمَان وعَيْمَان، من هام وعام، وعلى هذا فالنون زائدة.[5]

وباحتمال رجوع لفظ الشيطان إلى هذين الجذرين اتسع معناه؛ ليدل على الهيجان والبعد عن الله وعن الجنة، ويدل كذلك على استحقاقه الهلاك والاحتراق.

المبحث الثالث: اتساع المعنى القرآني بسبب الصيغة الصرفية للفظ

الصيغة الصرفية أو الميزان الصرفي أو البنية الصرفية: مقياس وضعه علماء العرب لمعرفة بنية الكلمة، ولما كانت أكثر الكلمات العربية تتكون من ثلاثة حروف

(١) انظر: جامع البيان، للطبري، ت شاكر (١/ ٩٤-٩٥).
(٢) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (٢/ ٢٨١).
(٣) انظر: التفسير البسيط، للواحدي، (٣/ ٥٧٦).
(٤) انظر: لسان العرب، لابن منظور، (١٣/ ٢٣٨-٢٣٩).
(٥) انظر: لسان العرب، لابن منظور، (١٣/ ٢٣٨)

جعلوا الميزان الصرفي ثلاثة حروف، هي: الفاء والعين واللام.[١]

والصرف: هو أن تأتي إلى مثال من الحروف الأصول فتشتق منه بزيادة أو بنقص أمثلة مختلفة يدل كل مثال منها على معنى لا يدل عليه المثال الآخر.[٢]

المطلب الأول: تعدد احتمالات صيغة اللفظ الصرفية

المثال الأول: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ (ق: ٤)

الوزن الصرفي لحفيظ (فَعِيل) وهو يحتمل أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول، وعلى احتمال أن يكون اسم فاعل يكون هو حافظاً لما فيه، وعلى احتمال أن يكون اسم مفعول يكون الله حافظاً له. ذكر الزمخشري الاحتمالين وقال: "حفيظ محفوظ من الشياطين ومن التغير، وهو: اللوح المحفوظ. أو حافظ لما أودعه وكتب فيه".[٣] واختار الواحدي: حفيظ بمعنى «محفوظ بعدتهم وأسمائهم، محفوظ من الشياطين، يعني اللوح المحفوظ».[٤] واختار الرازي: «حفيظ بمعنى الحافظ وارد في القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ **(الأنعام: ١٠٤)** وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ **(الشورى: ٦)** ؛ ولأن الكتاب على- ما ذكرنا للتمثيل- فهو يحفظ الأشياء، وهو مستغن عن أن يحفظ».[٥]

والذي أراه أن الأولى حمل اللفظ على الدلالتين؛ ليتسع المعنى، ويفيد أن هذا الكتاب محفوظ من جهتين: الأولى بكونه يحفظ ما فيه بذاته وذلك بيسر حفظه وتأثيره على النفوس، ورغبة القارئ في الاستزادة من: قراءة وحفظاً لجودته وبلاغته وحسن تعابيره وهذا يجعله دائم التردد على الألسنة وفي القلوب، وعلى أنه بجانب ذلك محفوظ بحفظ الله له، ولا دليل في أنه الحفيظ في مواضع أخر دل على معنى حافظ فقط؛ لأن تلك السياقات لا تحتمل إلا هذا المعنى بخلاف هذا السياق.

---

(١) انظر: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص١٠.
(٢) انظر: شرح التصريف، الثمانيني، (ص: ٢١١).
(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (٤/ ٣٨٠).
(٤) التفسير البسيط، للواحدي، (٢٠/ ٣٨١).
(٥) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، (٢٨/ ١٢٥).

المثال الثاني: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ **(النحل: ١٢٠)**

الوزن الصرفي لأمة هو (فُعلة)، وهو وزن صرفي يحتمل صيغتين:

الأولى: اسم المفعول، والنخبة بمعنى المنتخب، وأمة بمعنى المقصود له، أو المقتدى به، ومعنى الآية على هذا الاحتمال: إن إبراهيم كان مأموماً أو مؤتماً به، فإن الناس كانوا يقصدونه للاستفادة ويقتدون بسيرته.

الثانية: صيغة مبالغة، ففعلة من صيغ المبالغة، والمعنى أنه كان وحده أمة من الأمم لكماله في جميع صفات الخير.[1]

وبحمل الأمة على الاحتمالين يتسع المعنى ليدل على أن إبراهيم عليه السلام كان جامعاً لصفات الخير، وكان مقصد الناس؛ يقصدونه لينالوا من خيره ويقتدوا بصفاته.

المطلب الثاني: تعدد احتمالات بنية الكلمة

المثال الأول: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ **(البقرة: ٢٨٢)**

يضارّ راؤها مضعفة، وهي بهذه الصيغة الصرفية تحتمل أن تكون من يُضَارِر أو يضارَر، فإن كانت من يُضَارِر كان الفعل مبنياً للمعلوم، وإن كانت من يضارَر كان مبنياً للمجهول، ثم إذا كانت على البناء للمعلوم كان الضمير المسند إليه الضرر فاعلاً، وإذا كانت على البناء للمجهول كان الضمير المسند إليه الضرر نائب فاعل، وعلى ذلك يكون (كاتب وشهيد) إما فاعلا ويكون التوجيه بأن لا يوقع الكاتب والشهيد الضرر بطرفي العقد، بأن يكتب الكاتب ويشهد الشاهد بالعدل. وإما نائب فاعل، ويكون التوجيه بأن لا يوقع طرفا العقد الضرر بالكاتب والشهيد بأن يكلفاهما ما لا يطيقان. قال الرازي: «يحتمل أن يكون هذا نهيا للكاتب والشهيد عن إضرار من له الحق، أما الكاتب: فبأن يزيد أو ينقص أو يترك الاحتياط، وأما الشهيد: فبأن لا يشهد

(١) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (٢/ ٦٤١-٦٤٢)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، (٣/ ٢٤٤)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (٧/ ٣٠١).

أو يشهد، بحيث لا يحصل معه نفع، ويحتمل أن يكون نهياً لصاحب الحق عن إضرار الكاتب والشهيد، بأن يضرهما أو يمنعهما عن مهماتهما. وكلا الوجهين جائز في اللغة، وإنما احتمل الوجهين بسبب الإدغام الواقع في (لا يضار) أحدهما: أن يكون أصله لا يضارر، بكسر الراء الأولى، فيكون الكاتب والشهيد هما الفاعلان للضرار والثاني: أن يكون أصله لا يضارر بفتح الراء الأولى، فيكون هما المفعول بهما الضرار». [1]

وعلى حمل الآية على المعنيين يتسع المعنى ليشمل النهي عن أن يوقع المتعاقدان والكاتب والشهيد الضرر بالآخر. وهذا أولى من ترجيح أحد المعنيين؛ لأن الصيغة تحتمل الاثنين، ولو قصد التنصيص على أحد المعنيين لفكّ الإدغام، كما في قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ **(الأنفال: ١٣)** ، حيث فك الإدغام في يشاقق، وقوله ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا ﴾ **(البقرة: ٢١٧)**، حيث فك الإدغام في يرتدد، بينما لم يفك الإدغام في (يضار) ولو فكّ الإدغام لما احتملت الصيغة إلا معنًى واحدا من المعنين، إما اسم الفاعل ، وكان سيقال (يُضارِر)، وإما اسم المفعول وكان سيقال (يُضارَر).

أما وإن اللفظ جاء بصيغة تحتمل المعنيين فلا بد أنهما مرادان معا.

المثال الثاني: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ **(النساء: ٦١)**

الصدُّ: الإعْراضُ والانصراف [2]، الصدود والصدُّ قد يكون انصرافاً عن الشيء وامتناعاً، وقد يكون صرفاً ومنعاً.[3] ويصُدُّون بضم الصاد بمعنى: يُعرضون، ويصِدون بكسر الصاد، بمعنى يضحكون.[4] وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ

(١) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، (٧/ ٩٩)، بتصرف. وانظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (١/ ٣٢٧)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، (١/ ٣٨٤).

(٢) انظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة صدد، (٣/ ٢٤٥)

(٣) انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب، (ص: ٤٧٧).

(٤) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، (٥/ ٦٠).

إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ **(النساء: ٦١)**. (صُدُوداً) مصدرٌ مؤكدٌ، ويحتمل أن يكون مصدراً للفعل اللازم (صدّ) بمعنى يُعرِضون عنك إعراضاً، أو مصدرا للمتعدي من صَدَّ عنه صُدوداً أي صدَّ غيره صداً، أي: منعه. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾**(التوبة:٣٤)** قال أبو السعود: «﴿وَيَصُدُّونَ﴾ الناس ﴿عَن سَبِيلِ الله﴾ عن دين الإسلام أو عن المسلك المقرَّر في التوراة والإنجيل إلى ما افتَرَوْه وحرفوه بأخذ الرشا أو يصدون عنه بأنفسهم بأكلهم الأموالَ بالباطل». [1] ويؤكد ورود هذين الاحتمالين مجيء (يصدون) في سورة الزخرف بقراءتين (**يَصُدُّونَ**)، (**وَيَصِدُّونَ**)، حيث «قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر والكسائي وخلف، والأعشى والبرجمي عن أبي بكر ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ بضم الصاد. قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم برواية حماد وحفص، ويحيى عن أبي بكر، وحمزة ويعقوب ﴿يَصِدُّونَ﴾ بكسر الصاد». [2]

كل الاحتمالات التي ذكرها الراغب وابن عطية وغيرهم وما جاءت به القراءتان يؤدي إلى توسيع المعنى؛ ليشمل على أنهم كانوا يعرضون ويضجون ويضحكون، كذلك يمنعون غيرهم عن الحق.

المطلب الثالث: دلالة صيغة الفعل على زمنين

المثال الأول: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (الكوثر:١)

الكوثر: الخير الكثير، وهو هنا حوض في الجنة، يدل على ذلك ما رواه البخاري عن أنس رضي الله عنه» لَمَّا عُرِجَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى السَّمَاءِ، قَالَ: « أَتَيْتُ عَلَى نَهَرٍ، حَافَتَاهُ قِبَابُ اللُّؤْلُؤِ مُجَوَّفًا، فَقُلْتُ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الكَوْثَرُ «. [3] وروى مسلم عن أنس رضي الله عنه «بَيْنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، (٤/ ٦٢).
(٢) المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران، (ص: ٣٩٩)، النشر في القراءات العشر، لبن الجزري، (٢/ ٣٦٩).
(٣) صحيح البخاري، رقم ٤٩٦٤، (٦/ ١٧٨).

أَظْهُرِنَا إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءَةً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ» فَقَرَأَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ. فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ. إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ**﴾ **(الكوثر: ٢)** ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْكَوْثَرُ؟» فَقُلْنَا اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: « فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ».[١] غير أن صيغة الفعل صيغة ماض؛ لذلك لا يستبعد أن يدخل في المعنى ما أعطاه الله لنبيه صلى الله عليه وسلم من الخير الكثير ، ومنه: النبوة والقرآن والحكمة والعلم بربه والفوز برضوانه والشرف على عباده، وقد ذكر ذلك كثير من المفسرين.[٢] قال القرطبي: «واختلف أهل التأويل في الكوثر الذي أعطيه النبي صلى الله عليه وسلم على ستة عشر قولا».[٣] وسبب هذا الاختلاف: احتمال أن يكون المعنى الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم من باب التمثيل على الخير الكثير الذي خص الله به نبيه صلى الله عليه وسلم

وعلى هذا فالفعل وإن كان يدل على الاستقبال فأن صيغته وسياقه لا يمنع من حمله على المعاني المحتملة، وعلى هذا فالكوثر حوض في الجنة ، وهذا المعنى الأول وله الأولوية، ويدخل في المعنى بعد ذلك كل عطاء خص الله به نبيه صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة.

المثال الثاني: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ (البقرة:٦).

الفعل (**أَنْذَرْتَهُمْ**) فعل ماض من حيث الصيغة، وبدخول همزة التسوية[٤] عليه صار بمعنى الاستقبال، فهو بذلك يدل على زمنين: المضي والاستقبال. قال ابن عاشور: «تردد النحاة في إعراب (سواء) وأظهر ما قالوه وأسلمه أن سواء خبر مقدم

---

(١) صحيح مسلم، رقم ٤٠٠، (١/ ٣٠٠).
(٢) انظر: تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٥٢٩).
(٣) انظر: تفسير القرطبي (٢٠/ ٢١٦)، وانظر: جامع البيان، للطبري، ت شاكر (٢٤/ ٦٤٥).
(٤) همزة التسوية هي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظة: (سواء)، ويليها جملتان، ثانيتهما مصدرة بكلمة: (أم) الخاصة بتلك الهمزة، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ (البقرة:٦)، انظر الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٣٢).

وأن الفعل الواقع بعده مقترناً بالهمزة في تأويل مبتدأً؛ لأنه صار بمنزلة المصدر إذ تجرد عن النسبة وعن الزمان، فالتقدير في الآية: سواء عليهم إنذارك وعدمه».[1] وقوله صار بمنزلة المصدر إذ تجرد عن النسبة إلى الزمان يعني أنه ما عاد مختصا بمضي أو مضارعة أو استقبال.

والفعل (**تُنْذِرْهُمْ**) مضارع من حيث الصيغة ولكنه مثل (**أَنْذَرْتَهُمْ**) بمعنى المضي، فهو بذلك يدل على زمنين: المضارعة والمضي، وذكر أبو حيان: أن (لم) حرف نفي ينفى به الفعل المضارع في اللفظ الماضي المعنى.[2] وقال البيضاوي: "الفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له" يقصد الدلالة على زمن معين، ثم قال: "أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة"[3] يقصد أنه تجرد عن الدلالة على الزمان وصار كالاسم، وجاز أن يخبر به عن المبتدأ (سواء).

وعلى هذا يحمل معنى الفعلين على المضي والمضارعة والاستقبال، ويتسع المعنى ويصبح أن إنذارك لهم فيما مضى، وفي حاضرك لن ينفعهم ، ولن ينفعهم –كذلك– إنذارك لهم فيما سيأتي.

المطلب الرابع: دلالة صيغة الفعل على لازم ومتعد

المثال الأول: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ (البقرة: ١٧).

اختلف في (**أَضاءَتْ**) فقيل فعل متعد بالهمزة من ضاءت، وعلى هذا تكون (**ما**) في قوله: ما (**حَوْلَهُ**) مفعول به، وقيل (**أَضاءَتْ**) فعل لازم ولا يتعدى، لأنه يقال ضاء وأضاء بمعنى واحد، وتكون (**ما**) على هذا إما موصولة في معنى الأمكنة، منصوبة

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ٢٥٠).
(٢) انظر البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (١/ ٧٦).
(٣) انظر: تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٩٩)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، (٢/ ٣١٤)، تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم (١/ ٥٠).

على الظرف، وإما مزيدة.[1]

وبهذا يتسع معناه ليدل على أن النار مضيئة بنفسها في الأماكن التي حولها، وليدل بجانب ذلك على أنها لقوتها أضاءت ما حولها. يقول ابن عاشور: "والآية تحتملهما أي فلما أضاءت الجهات التي حوله وارتفع شعاعها وسطوعها، فيكون ما حوله موصولا مفعولا لأضاءت وهو المتبادر، وتحتمل أن تكون من أضاء القاصر (اللازم) أي : أضاءت النار، أي: اشتعلت وكثر ضوؤها في نفسها، ويكون ما حوله على هذا ظرفا للنار، أي حصل ضوء النار حولها غير بعيد عنها".[2]

المثال الثاني: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ **(المجادلة: ١٦).**

الفعل صدّ يجيء لازماً ويجيئ متعدياً، فإن كان لازماً كان المعنى أعرضوا بأنفسهم عن الإسلام، وإن كان متعديا كان المعنى منعوا غيرهم عن سبيل الله. قال ابن عطية: «وقوله فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يحتمل أن يكون الفعل غير متعد، كما تقول صد زيد، أي صدوا هم أنفسهم عن سبيل الله والإيمان برسوله، ويحتمل أن يكون متعدياً أي صدوا غيرهم من الناس عن الإيمان ممن اقتدى بهم وجرى في مضمارهم، ويحتمل أن يكون المعنى فَصَدُّوا المسلمين عن قتلهم».[3] ولا مانع من حمل اللفظ على هذه المعاني، وهو قابل ليتسع ويحملها جميعا.

المبحث الرابع: اتساع المعنى القرآني بسبب تركيب الكلام

المطلب الأول: الجمع بين ألفاظ من أصل واحد بصيغ مختلفة

المثال الأول: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾ **(البقرة: ٢٤٥)**

---

(١) انظر: تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ١٠٠)، ونحوه ذكر مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، (٢/ ٣١٤)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، (١/ ٤٩).

(٢) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ٣٠٨).

(٣) تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٨١)، وذكر نحوه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (٤/ ٤٩٥)، تفسير الألوسي، روح المعاني (١٤/ ٣٠٥)، التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٨/ ٥٠).

الفعل (يقرض) من الثلاثي المزيد (أقرض)، ومصدره (إقراضاً)، لكن جيء باسم المصدر (قرضاً) وهو مصدر الفعل الثلاثي (قرض)؛ ليتسع المعنى فيشمل عملية الإقراض ويكون عندها مفعولاً مطلقاً، وليشمل كذلك معنى القرض الذي هو اسم مفعول بمعنى المقروض، وهو المال ذاته.وقال العكبري: «والقرض: اسم للمصدر، والمصدر على الحقيقة الإقراض. ويجوز أن يكون القرض -هنا- بمعنى المقرَض، كالخلق بمعنى المخلوق، فيكون مفعولا به. و(حسنا) : يجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف، تقديره: من ذا الذي يقرض الله مالاً إقراضاً حسناً. ويجوز أن يكون صفة للمال، ويكون بمعنى الطيب أو الكثير».[1] وقال أبو حيان: «وانتصب: قرضاً، على المصدر الجاري على غير المصدر، فكأنه قيل: إقراضاً، أو على أنه مفعول به، فيكون بمعنى: مقروض، أي: قطعة من المال، كالخلق بمعنى المخلوق».[2]

المثال الثاني: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)

الفعل (كلَّم) من الثلاثي المضعف (كلم)، ومصدره كلاماً، وكان الأصل أن يقال (وكلم الله موسى كلاماً)، لكنه جاء باسم المصدر الذي هو (تكليماً) وهو مصدر الفعل المزيد (تكلم) بدل المصدر؛ لأن (كلم كلاماً) ربما تُفهم أن الكلام لم يكن مباشرة بل كان بوحي، أو بخلق الكلام في نفس موسى عليه السلام، بينما اسم المصدر (تكليماً) بيّن أن الكلام كان مباشراً.

قال الزجاج: «أخبر الله عز وجل بتخصيص نبي ممن ذكر، فأعلم عز وجل أن موسى كلم بغير وحي، وأكد ذلك بقوله تكليما، فهو كلام كما يعقل الكلام، لا شك في ذلك».[3] وقال الواحدي: «﴿**وَكَلَّمَ**﴾ بالمصدر يدل على تحقيق الكلام، وأنه سمع كلام الله تعالى؛ لأن أفعال المجاز لا تؤكد بذكر المصادر، لا يقال: أراد الحائط أن يسقط إرادة. وهذا رد على من يقول: إن الله خلق كلامًا، في محل فسمع موسى ذلك الكلام؛

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، (١/ ١٩٤)، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٢٥)، التفسير البسيط، للواحدي، (٤/ ٣١٢).

(٢) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (٢/ ٥٦٦)، وانظر: تفسير الألوسي، روح المعاني (١/ ٥٥٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٣٣).

لأنه حينئذ لا يكون كلام الله... ولو جاءت ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ**﴾ مجردة لاحتمل ما قلنا وما قالوا، فلمَّا جاءت ﴿**تَكْلِيمًا**﴾ خرج الشك الذي كان يدخل في الكلام وبطل الاحتمال للشيئين».[1]

وبهذا يتسع المعنى ليدل بجانب وصول الكلام إلى موسى وطريقة الوصول وهو الكلام الحقيقي.

المطلب الثاني: تعدد احتمالات متعلق الكلام

المثال الأول: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾ ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾ وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ **(البقرة: ١٩٣ – ١٩٥).**

في تعلق قوله تعالى: (وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ) بما سبقه عدة احتمالات:

الأول: أن يتعلق بقوله تعالى: (قاتِلُوا) ويكون المقصود بالنهي: إلقاء النفس في التهلكة بأن تتركوا الجهاد حتى يستقوي الأعداء عليكم فيهلكوكم.

والثاني: أن يكون المراد النهي عن الإفراط والتفريط في الشجاعة وإلقاء النفس في الجهاد إلى ما يورد الهلاك المحتم.

والثالث: أن يتعلق بقوله تعالى: (وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ)، والمراد: النهي عن ترك الإنفاق في سبيل الله لأنه سبب الهلاك، والمعنى لا تشتغلوا بأموالكم عن الجهاد، وتتركوا النفقة في الجهاد خوف العيلة. وربما يكون النهي عن الإسراف في النفقة حتى يفقر نفسه ويضيع عياله.

والرابع: أن يكون متعلقاً بـ(فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) روي عن البراء بن عازب أنه قيل له: وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ هو الرجل يلقى العدو فيقاتل حتى يقتل، قال: لا، ولكن هو الرجل يذنب الذنب فيلقي بيديه فيقول: لا يغفر الله تعالى لي أبدا». وأكثر المفسرين على الحمل على هذه المعاني كلها أو أكثرها.

---

(١) التفسير البسيط، للواحدي، (٧/ ١٩٦)، وانظر: تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ١٣٧). البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (٤/ ١٣٩).

قال الزجاج: «ظاهر اللفظ العموم».[1] وذكر الزمخشري احتمالات ولم يرجح أحدها وهي: «أن يكون متعلقا بقوله تعالى: (وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ) والمراد النهى عن ترك الإنفاق في سبيل الله لأنه سبب الهلاك، أو عن الإسراف في النفقة حتى يفقر نفسه ويضيع عياله. أو عن الاستقتال والإخطار بالنفس، أو عن ترك الغزو الذي هو تقوية للعدو».[2]

وبهذه المحامل يتسع المعنى ويصبح أكثر ثراء وإيجازاً وبلاغة، والتركيب يحتمل كل ذلك.

المثال الثاني: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ **(الأنعام: ١٤١).**

في تعلق قوله تعالى: (**وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ**) احتمالات:

الأول: أن يكون متعلقاً بالأقرب وهو قوله تعالى: (**وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ**) والمراد: لا تسرفوا في عطيتكم بما لا يبقي لكم ما يكفيكم. ويحتمل أن يكون المراد لا تمنعوا الصدقة، أي: لا تتجاوزوا الحد في الإمساك حتى تمنعوا الواجب، وهذا عكس الأول، ولكنهما راجعان إلى معنى مجاوزة الحد، **فالأول**: مجاوزة في الإعطاء. **والثاني**: مجاوزة في الإمساك، وما جاوزت به أمر الله فهو سرف وإسراف.[3]

الثاني: أن يكون متعلقا بـ (**كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ**)، ويكون المراد النهي عن الاسراف في الأكل والشرب. قال أبو حيان: « لما أمر تعالى بالأكل من ثماره وبإيتاء حقه، نهى عن مجاوزة الحد، وهذا النهي يتضمن إفراد الإسراف فيدخل فيه الإسراف في أكل الثمرة حتى لا يبقى منها شيء للزكاة، والإسراف في الصدقة بها حتى لا يبقي لنفسه شيئاً، وقيل: الصدقة بجميع المال فيبقى هو وعياله كلا على الناس. وقيل: هو نهي في الأكل فيأكل حتى لا يبقى ما تجب فيه. وقيل: هو نهي عن النفقة في المعصية. وقيل: في

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٣٣).
(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (١/ ٢٣٧).
(٣) انظر: تفسير البغوي، طيبة (٣/ ١٩٦)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، (١٣/ ١٦٥).

صرف الصدقة إلى غير الجهة التي افترضت. وقيل: نهي للعاملين على الصدقة عن أخذ الزائد».[1]

وبما أن التركيب يحتمل أن يعود قوله تعالى (ولا تسرفوا) على الكلامين فالمعنى قابل للاتساع ليشتمل على كل المعاني المحتملة. وأكثر المفسرين ذكر الأقوال جميعاً على سبيل الاحتمال.

المطلب الثالث: تعدد احتمالات عود الضمير

المثال الأول: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ (البقرة:٤٥)

في قوله تعالى: (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ) اختلف المفسرون في عود ضمير (وَإِنَّهَا) على ثلاثة أقوال، هي: أنه عائد إلى الصلاة، والمعنى: إن الصلاة لصعبة على النفوس إلا الخاشعين. أو أنه عائد إلى الاستعانة بالصبر والصلاة، والمعنى: الاستعانة صعبة على النفوس إلا الخاشعة. أو أنه عائد إلى المأمورات المتقدمة من قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ **(البقرة: ٤٠)** إلى هنا. قال الرازي: «والعرب قد تضمر الشيء اختصارا أو تقتصر فيه على الإيماء إذا وثقت بعلم المخاطب... وقال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ **(النحل: ٦١)**، ولا ذكر للأرض»[2]

وبما أنه لا مانع من حمل التركيب على جميع الاحتمالات المذكورة فهو الأولى، ليتسع المعنى ويشتمل على كل المعاني المحتملة. قال ابن عاشور: « وقيل: راجع إلى المأمورات المتقدمة من قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ﴾ (البقرة: ٤٠) إلى قوله واستعينوا بالصبر والصلاة (البقرة: ٤٥) وهذا ... لعله من مبتكراته، وهذا أوضح الأقوال وأجمعها والمحامل مرادة».[3]

المثال الثاني: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ

(١) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (٤/ ٦٧٠)، بتصرف.
(٢) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، (٣/ ٤٩٠).
(٣) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ٤٧٩).

لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ **(الأنعام: ١٢١)**

في عودة الضمير في قوله تعالى: (**وَإِنَّهُ**) احتمالان: أن يكون عائدا على الأكل الذي تضمنه الفعل في قوله: (**وَلَا تَأْكُلُوا**). أو أن يكون عائدا على ترك الذكر الذي يتضمنه قوله (**لَمْ يُذْكَرِ**). قال ابن عطية: «وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ عائد على الأكل الذي تضمنه الفعل في قوله وَلا تَأْكُلُوا ويحتمل أن يعود على ترك الذكر الذي يتضمنه قوله لَمْ يُذْكَرِ».[1]

وبالحمل على الاحتمالين يتسع المعنى؛ ليدل على أن ترك ذكر الله على الذبيحة فسق، وأن الأكل منها فسق، وهذا الحمل أولى من تعيين أحد الاحتمالين؛ ولا شيء يمنع من ذلك؛ ولأنه يوسع المعنى، و يكثر المعاني، وهذه ميزة بلاغية مرادة يسعى لها البلغاء، فكيف بالقرآن وهو أبلغ كلام!.

المبحث الخامس: اتساع المعنى القرآني بسبب دلالة حروف المعاني

المطلب الأول: تعدد معاني الحروف

المثال الأول: ﴿ فَنَوَلَّوْا۟ عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴿٩٠﴾ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٩١﴾ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴿٩٢﴾ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴿٩٣﴾ ﴾ **(الصافات: ٩٠-٩٣)**

في قوله تعالى: (فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ) عدي الفعل (راغ) بـ (إلى)، وفي قوله تعالى: (فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا)عدي فراغ بـ (على). والتغيير بتعدية الفعل الواحد بأكثر من حرف أدى إلى اتساع المعنى.

والظاهر أن التعدية بعلى في قوله: (فَرَاغَ عَلَيْهِمْ) ومن معانيها الاستعلاء[2] وسعت المعنى وأثرت الصورة البيانية المرادة بإعطاء الميل عليهم صورة تفصيلية أدق وهي أن الميل ضرباً جاء من أعلى، وهذا يفيد استعلاء إبراهيم على آلهتهم الفاسدة، وكونه مال عليها كارهاً لها. قال البيضاوي: «قوله تعالى: (فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ) فذهب إليها في

---

(١) تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٣٤٠)، وانظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (٢/ ٦١)، ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، (١٣/ ١٣١).

(٢) انظر مغني اللبيب لابن هشام (١/ ٥٤).

خفية ،من روغة الثعلب وأصله: الميل بحيلة... وقوله تعالى: (فَرَاغَ عَلَيْهِمْ) فمال عليهم مستخفياً، والتعدية بعلى للاستعلاء وإن الميل لمكروه».[1] وقال أبو السعود: «(فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ) أي ذهب إليها في خيفة وأصله الميل بحيلة... وقوله تعالى: (فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا) فمال مستعلياً عليهم».[2] وقال السمين الحلبي: «وعدى (راغ) الثاني بـ (على) لما كان مع الضرب المستولي عليهم من فوقهم إلى أسفلهم بخلاف الأول فإنه مع توبيخ لهم».[3]

المثال الثاني: قال تعالى:﴿وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ (مريم:٦٥).

في قوله تعالى: (وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ) عدي الفعل (اصطبر) بـ (اللام) وهو في الأصل يعدى بـ (على)، وعدي بـ (على)؛ لأن في (اللام) معنًى زائدا على الحرف (على) وهو الاستحقاق والاختصاص[4]، وبهذا أفادت العبارة أن الله عز وجل مستحق لها وأن العبادة ينبغي تكون لله خاصة وليس لغيره. وفي هذا حث على الإقبال على العبادة وتوطين النفس والثبات عليها، وقد جيء؛ لأن كل عبادة تكليف والتكليف مظنة المشقة. ويذكر الزمخشري أن تعدية الاصطبار باللام دون حرف الاستعلاء كما في قوله تعالى ﴿وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ **(مريم:٦٥).**

للإشارة إلى العبادة تورد كالشدائد والمشاق، «فاثبت لها ولا تهن، ولا يضق صدرك عن إلقاء عداتك من أهل الكتاب إليك الأغاليط، وعن احتباس الوحى عليك مدة وشماتة المشركين بك».[5] وسبب ذلك عند أبي السعود: "تضمينه معنى الثبات للعبادة فيما تورد عليه من الشدائد والمشاق كقولك للمبارز اصطبر لقرنك أي اثبت له فيما يورد عليك من شدائده".[6]

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، (٥ / ١٤).
(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، (٧/ ١٩٨).
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، (٩/ ٣٢٠).
(٤) انظر مغني اللبيب، لابن هشام (١/ ٦٣)، والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (١/ ٤٢).
(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (٣/ ٣٠).
(٦) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، (٥ / ٢٧٤).

وبهذا يتسع المعنى ليشمل عدة مقاصد بتعبير واحد ، وهي: الأمر بالصلاة، والإشارة إلى ما فيها من مشاق، والتوجيه إلى الالتزام بها بالرغم مما فيها من المشاق، والحث على الصبر عليها وتحمل هذه المشاق.

المطلب الثاني: استخدام حروف المعاني حيث يظن أنها زائدة

مثال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)

لما نظر أهل العلم في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ **(الشورى: ١١)** ورأوا اجتماع (الكاف) التي للتشبيه مع (مثل) التي هي للتشبيه أيضاً، ظنوا أن اجتماعهما في هذه الآية يفضي إلي المحال عقلاً وشرعاً، وقالوا: إن التعبير على ظاهر الآية يقتضي نفي الشبيه عن مثل الله، وعليه فالمعنى ليس يشبه مثل الله شيء وهذا محال؛ لأن نفي الشبيه عن مثل الله يتضمن التسليم بوجود مثل له سبحانه، وهذا كفر بلا خلاف. لذلك فروا من هذا المحال وتأولوا الآية على أن هنالك حرفاً زائداً. هو (الكاف) على قول[١]، أو (مثل) على قول آخر[٢].

وقد جمع صاحب الدر المصون الأقوال التي تفضي إلى الزيادة فذكر أن الكافَ قد تكون زائدة في خبرِ ليس، و(شيءٌ) اسمُها. والتقدير: ليس شيءٌ مثلَه. وهذا التأويل عند أصحابه اضطراري إذ لولا القول بزيادتها للزم أَنْ يكون لله مِثْلٌ. وهو محال؛ إذ يصيرالتقدير على أصالة الكاف: ليس مثلَ مثلِه شيءٌ، فنفى المماثلةَ عن مثله، فثبت أنَّ له مثْلاً، لا مثلَ لذلك المَثَلِ، وهذا محال، وفيه تناقض؛ لأنّه إذا كان له مِثْلٌ فلِمثْله مِثْلٌ وهو هو، مع أنَّ إثباتَ المِثْلِ لله تعالى مُحالٌ. ثم نقل قولا آخر وهو القول بزيادة مِثْل، وهو من حيث الدوافع والنتيجة مثل السابق.[٣] لكن المتأمل في الآية وما كان على نحوها يجد أنَّ لمجيء الكاف غرضاً بلاغياً مهماً، يوسع المعنى دون أن يوقع في المحال، وقد لمح بعض من المفسرين هذا الغرض ورأوا أن معنى الكاف والمثل على أصليهما وهو الشبه والمماثلة، ورأوا إن المقصود من هذه الآية نفي المماثلة وما يشبه المماثلة

(١) ذهب إلى ذلك ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ١٥٧.
(٢) نقل هذا القول الطبري في جامع البيان، (١٨/٢٥).
(٣) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي، (٦/١٢٤).

كأنه قال: ليس هنا شيء يشبه أن يكون مثلا لله، فضلاً على أن يكون له على الحقيقة، وهذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾(الإسراء: ٢٣)، نهياً عن الأذى اليسير صراحة، وعن نفي ما فوقه من باب أولى، والتعبير على هذا النحو أقوى من القول: ليس مثله شيء؛ لأن هذا نفي للمثل المكافئ ، ولو جاء النظم على هذا النحو لتوهم متوهم أن هنالك رتبة لا تضارع رتبة الألوهية ولكنها تليها، فأراد الله من هذا النظم أن ينفي المثل التام والمقارب.

ليس هذا فحسب، بل لمح فريق آخر غرضاً يوسع المعنى ويزيد النص جمالاً وبلاغة، وهو أن يكون المقصود نفي الشبيه، مع تقديم الحجة والبرهان على ذلك، وهذا الأسلوب على نحو قولهم: مثلك لا يكذب. وليس المقصود نفي الكذب عن مثل المخاطب بل المقصود نفي الكذب عن المخاطب نفسه، مع تقديم دليل على ذلك وهو أن من يكون بهذه الصفة لا يمكن أن يكذب.وعليه يكون معنى الآية: مثل الله تعالى لا يكون له مثيلا لما يتصف به من صفات الكمال.[1] وقريب من هذا قولهم: إن المراد من مثله: ذاته، كَما في قولِهم: مثلُكَ لا يفعلُ كَذا بقصدِ المبالغةِ في نفيهِ عنهُ، فإنَّه إذا نُفيَ عمَّن يناسبُه كانَ نفيُه عْنهُ أَولى[2]. وهذا ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال: « قالوا: مثلك لا يبخل، فنفوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريقة الكناية؛ لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده، وعمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه».[3] والى ما ذهب إليه الزمخشري ذهب الشهاب في حاشيته على البيضاوي حيث يرى أن قولنا: ليس كذاته شيء، وقولنا: ليس كمثله شيء عبارتان بمعنى واحد، وهو نفي المماثلة عن ذاته، لكن الأولى بصريح العبارة والثانية بالكناية المشتملة على مبالغة هي أن المماثلة منفية عمن يكون مثله وعلى صفته فكيف عن

(١) انظر: النبأ العظيم، لمحمد عبد الله دراز، (١٣٣-١٣٤).
(٢) انظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم، أبو السعود، (٦/ ٧٦).
(٣) الكشاف، للزمخشري، (٤/ ٢١٧). وانظر: البحر المحيط، لأبي حيان، (٩/ ٣٢٦).

نفسه، وهذا لا يستلزم وجود (المثل)، إذ الغرض المبالغة.[1]

المبحث السادس: اتساع المعنى القرآني بسبب تعدد القراءات

المثال الأول: (وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ) (البقرة:٢٢٢).

ورد في قوله تعالى: (حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ) قراءتان متواترتان: (يَطْهُرْنَ) بتخفيف الطاء وضم الهاء، وهي قراءة الجمهور. و(يَطَّهَّرْنَ) بتشديد الطاء والهاء وفتحها وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف.[2]

وعلى الراجح من أقوال العلماء تفيد القراءة الثانية أن غاية حل إتيان النساء بعد الحيض انقطاع الحيض ثم التطهر بالاغتسال، ذلك لأن قراءة التخفيف (يَطْهُرْنَ) تحتمل أن تكون الطهارة بانقطاع الدم، لكن مجيء القراءة الثانية بالتشديد وسع المعنى وأفاد أن الطهر لا يكتمل إلا بالاغتسال؛ لأن التشديد يدل على أن هنالك طهارة أخرى زائدة على مجرد انقطاع الدم ، وهذه لا تكون إلا الاغتسال.

يقول الشوكاني: «إن الله سبحانه جعل للحل غايتين كما تقتضيه القراءتان، إحداهما: انقطاع الدم، والأخرى التطهر منه، والغاية الأخرى مشتملة على زيادة على الغاية الأولى، فيجب المصير إليها وقد دل أن الغاية الأخرى هي المعتبرة قوله: تعالى (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ)، فإن ذلك يفيد أن المعتبر التطهر لا مجرد انقطاع الدم، وقد تقرر أن القراءتين بمنزلة الآيتين، فكما أنه يجب الجمع بين الآيتين المشتملة إحداهما على زيادة بالعمل بتلك الزيادة، كذلك يجب الجمع بين القراءتين «.[3]

المثال الثاني: قوله تعالى: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ) (المائدة:٦).

قرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص والكسائي ويعقوب (وَأَرْجُلَكُمْ)

---

(١) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي، (٨/ ٣٣٧-٣٣٨).
(٢) انظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص ١٨٢، والنشر ، لابن الجزري، (٢/ ٢٢٧).
(٣) فتح القدير،، الشوكاني، (١/ ٢٠٠).

بالنصب. وقرأ أبو جعفر وأبو عمرو وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة وخلف بالجر [1].

وعلى قراءة النصب تكون الأرجل معطوفة على الوجه واليدين والمرافق، والعامل الذي نصبها الأمر بالغسل، وعليه فالظاهر أن يكون الواجب في الرجلين الغسل. وعلى قراءة الجر تكون الأرجل معطوفة على الرؤوس والعامل الأمر بالمسح، وعليه فالظاهر أن يكون الواجب في الرجلين المسح، ولكن هذا الظاهر غير مراد وإجماع المسلمين على خلافه. بل المراد غسل الرجلين ومن ثم توسيع المعنى ليصبح دالا على الغسل وشيء زائد، والزيادة المرادة من ثلاث جهات:

الأولى: للتنبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في صب الماء عليهما عند غسلهما، وكأن غسلهما يكون بمقدار قليل يشبه ما يكفي للمسح.[2]

الثانية: إفادة عدم الاكتفاء بمجرد الغسل، بل لا بد من الدلك باليد. يقول الطبري: «والصواب عندنا أن الله عز وجل ذكره أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء، كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم، وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ كان مستحقا اسم ماسح غاسل، لأن غسلهما: إمرار الماء عليهما أو إصابتهما بالماء، ومسحهما: إمرار اليد أو ما قام مقام اليد عليهما، فإذا فعل ذلك بهما فاعل فهو (غاسل ماسح)».[3]

الثالثة: المراد بقراءة النصب وجوب الغسل، وقراءة الخفض وسعت المعنى وأضافت حكما جديدا فصارت الآية بالقراءتين تدل على حكمين شرعيين هما: وجوب الغسل حال كون الرجلين حاسرتين، ووجوب المسح حال ارتداء الخفين، يقول الشافعي: «فاحتمل أمر الله تبارك وتعالى بغسل القدمين أن يكون على كل متوضئ، واحتمل أن يكون على بعض المتوضئين دون بعض، فدل مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين أنهما على من لا خفين عليه».[4] وعلى هذا فإن كل قراءة من

---

(١) انظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص٢٤٢، والنشر، لابن الجزري، (٢/ ٢٤٥).
(٢) انظر: الكشاف، للزمخشري، (١/ ٦١١)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي ص ١١٧.
(٣) جامع البيان، الطبري، (٤/ ٤٧١).
(٤) أحكام القرآن للشافعي، ص٥٠، ونحوه في أحكام القرآن، لابن العربي (٢/ ٥٧٨).

القراءتين تعامل معاملة الآية المستقلة.

المبحث السابع: أثر الاتساع في التفسير

المطلب الأول: أثر الاتساع في الأحكام

يؤدي اتساع المعنى لأن يلحظ الناظر فيه اكثر من معنى، وربما يؤدي تعدد المعاني إلى تعدد الاحكام المستنبطة من النص، مثلاً وجدنا في **قوله تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ **(المائدة:٦)**. أن اتساع المعنى الذي نتج عن تعدد القراءات أعطى حكمين مختلفين وهما: وجوب الغسل المراد بقراءة النصب، وجواز المسح على الجوربين المراد من قراءة الخفض، وعليه صارت الآية بالقراءتين تدل على حكمين شرعيين. ووجدنا في قوله تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ﴾ **(البقرة:٢٢٢)**، أن اتساع المعنى الذي نتج عن تعدد القراءات تمم الحكم المراد، فقراءة (يَطْهُرْنَ) أفادت أن غاية الإتيان تحل بشرطين انقطاع الدم الذي دلت عليه قراءة (يَطْهُرْنَ) والاغتسال الذي دلت عليه قراءة (يَطْهُرْنَ). وهي أقوال كلها مرادة ولا تعارض بينها وإمكان الجمع قوي ولازم ويثري النص ويخدم بلاغته، وليس هنالك ما يحوج إلى الترجيح، واستبعاد أقوال محتملة، إذ لا تنازع بين الأقوال ولا تدافع.

يقول الشاطبي: «الأقوال إذا أمكن اجتماعها والقول بجميعها من غير إخلال بمقصد القائل فلا يصح نقل الخلاف فيها عنه ... فإنَّ نقل الخلاف في مسألة لا خلاف فيها –في الحقيقة– خطأ، كما أن نقل الوفاق في موضع الخلاف لا يصح".[1]

وفي اتساع المعنى المقصود من هذا البحث تكون المعاني المحتملة مرادة ،ويمكن الجمع بينها جميعا، أما إن لم تكن مرادة جميعاً، وكان منها: راجح، ومنها مرجوع فهذا ليس من باب الاتساع، بل من باب المعاني الثانية ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۚ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا

(١) الموافقات، للشاطبي (٤ / ١٢١) بتصرف.

رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ **(البقرة: ١٩٦)**

فقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ﴾ الآية، يحتمل أن تكون الإشارة (بذلك) إلى التمتع وهديه وحكمه، ويحتمل أن تكون للهدي وحده، والمعنى على الاحتمال الأول من أراد أن يتمتع بالعمرة للحج فعليه هدي، وإن لم يستطع فعليه صيام، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للمكي أن يتمتع .والمعنى على القول الثاني: أن المتمتع عليه هدي، فإن لم يستطع فعليه الصيام، أما المكي: فلا هدي عليه إن تمتع ولا صيام. قال ابن عاشور: «وقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾إشارة إلى أقرب شيء في الكلام، وهو هدي التمتع أو بدله، وهو الصيام، والمعنى أن الهدي على الغريب عن مكة كي لا يعيد السفر للعمرة فأما المكي فلم ينتفع بالاستغناء عن إعادة السفر؛ فلذا لم يكن عليه هدي... فلذلك لم يكن عندهما على أهل مكة هدي في التمتع والقران؛ لأنهم لا مشقة عليهم في إعادة العمرة. وقال أبو حنيفة: الإشارة إلى جميع ما يتضمنه الكلام السابق على اسم الإشارة وهو التمتع بالعمرة مع الحج ووجوب الهدي، فهو لا يرى التمتع والقِران لأهل مكة وهو وجه من النظر».[1]

ولا مجال هنا لحمل الكلام على المعنيين؛ لأن الأول يفيد عدم جواز التمتع لأهل مكة، والثاني يجيز،ولا يمكن الجمع بين المعنيين، ولا سبيل إلا لتضييق المعنى ليدخل فيه احتمال ويخرج الآخر.

الطلب الثاني: أثر الاتساع في بلاغة القرآن

من أهم ما تقوم عليه البلاغة: تأدية المعنى المطلوب بأقل قدر من الكلام ، وهو ما يسمى بالإيجاز، والإيجاز كما يعرفه الرُّماني: «تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى ـويوضح ذلكـ بأن المعنى قد يعبر عنه بألفاظ قليلة، وقد يعبر عنه بألفاظ كثيرة، وعندها يكون استخدام القليل من اللفظ هو الإيجاز».[2]

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢/ ٢٣٠).
(٢) النكت في إعجاز القرآن الكريم، الرُّماني، ص ٧٦.

ومن الإيجاز: تحميل التعبير أكثر من معنى، لتصل المعاني بأقل قدر من الألفاظ دون تقصير في أداء المعنى، وهذه السمة ظاهرة في القرآن على أتم وجه، وهي مظهر من مظاهر إعجازه، وهذا جعل القرآن بألفاظه المحدودة والقليلة نسبياً تفي بمعانٍ كثيرة تفوق عدد ألفاظه بكثير، وجعله كذلك صالحاً لأن يفي بحاجة الناس كلها خصوصاً أنه تشريع عام للناس كافة في كل زمان وماكن، وبالنظر إلى ما يحتاجه الناس وما يستجد من الحاجات كان من الضروري: أن يتسم القرآن بصفة الإيجاز.يقول ابن عاشور: «لولا إيجاز القرآن لكان ما يتضمنه من المعاني في أضعاف مقدار القرآن، وأسرار التنزيل ورموزه في كل باب بالغة من اللطف والخفاء حداً يدق عن تفطن العالم ويزيد عن تبصره».[1]

ومن الإيجاز: أن تأتي ألفاظ القرآن على هيئة قابلة للاتساع؛ لتشمل معاني كثيرة يحتاجها القارئ، فيأخذ منها كل قارئ ما يحتاج. «ومن أساليب القرآن المنفرد بها التي أغفل المفسرون اعتبارها: أنه يرد فيه استعمال اللفظ المشترك في معنيين أو معان إذا صلح المقام بحسب اللغة العربية لإرادة ما يصلح منها، واستعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي إذا صلح المقام لإرادتهما، وبذلك تكثر معاني الكلام مع الإيجاز وهذا من آثار كونه معجزة خارقة لعادة كلام البشر ودالة على أنه منزل من لدن العليم بكل شيء والقدير عليه».[2]

يقول ابن أبي الإصبع: «وإنما الكلام إذا كان قوياً احتمل لقوته وجوهاً من التأويل بحسب ما تحتمل ألفاظه، وعلى مقدار قوى المتكلمين فيه».[3]

وتجدر الإشارة إلى أن ابن أبي الإصبع لم يقصد أن الكلام يحتمل أن يتسع لأنه ركب من وحشي الألفاظ، أو وقع فيه من تعقيد التركيب ما أوجب له غموض معناه، بل المقصود القوي الذي يحتمل مع فصاحته، وكثرة استعماله ألفاظه، وسهولة تركيبه، وجودة سبكه معاني شتى يحتاج الناظر فيه إلى تأويلات عدة، وترجيح ما يترجح

---

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ١٢٢).
(٢) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ١٢٣).
(٣) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، لابن أبي الإصبع، (ص: ٤٥٥).

منها بالدليل.[1] وذكر الجرجاني أنه قد يزاد في المعنى من غير أن يزاد في اللفظ وعدّه من بلاغة الكلام. وقال: «إذا كان بيناً في الشيء، أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه، حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأنه الصواب إلى فكر وروية، فلا مزية؛ وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر» وضرب مثلا: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ ([الأنعام: ١٠٠]).

و(**الْجِنَّ**) مفعولاً أول، و (**شُرَكَاءَ**) مفعولاً ثانياً. وإذا كان كذلك، كان (**شُرَكَاءَ**) مخصوصاً غير مطلق، من حيث كان محالا أن يجري خبراً على الجن، ثم يكون عاماً فيهم وفي غيرهم. وإذا كان كذلك، احتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى (**الْجِنَّ**) خصوصاً، أن يكونوا (**شُرَكَاءَ**) دون غيرهم، جل الله تعالى عن أن يكون له شريك وشبيه بحال. فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدم (**شُرَكَاءَ**)، فإنه ينبهك لكثير من الأمور، ويدلك على عظم شأن النظم، وتعلم به كيف يكون الإيجاز به وما صورته؟ ثم قال: ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى، ما إن حاولت مع تركه لم يحصل لك، واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً، نحو أن تقول: وجعلوا الجن شركاء الله، وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم، ثم لا يكون له إذا عقل من كلامين من الشرف والفخامة ومن كرم الموقع في النفس: ما تجده له الآن وقد عقل من هذا الكلام الواحد».[2]

وهذا مثال على بلاغة القرآن من جهة قابليته للاتساع؛ ليدل بالقليل من الألفاظ على أوسع قدر من الكلام.

---

(١) انظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، لابن أبي الإصبع، (ص: ٤٥٤-٤٥٥).
(٢) دلائل الإعجاز، للجرجاني، ت شاكر (١/ ٢٨٧).

الخاتمة

في نهاية هذا البحث توصلت إلى ما يأتي:

– اتساع المعنى يعني مجيء التعبير بحالة تحتمل أكثر من معنى، وهو وجه من وجوه بلاغة القرآن الكريم أتاحه مجيء تعبيراته بحالة تحتمل أكثر من معنى.

– في اللغة العربية عموماً وفي القرآن الكريم خصوصاً أسباب أتاحت المجال للمعاني لأن تتسع، منها ما يعود إلى دلالة اللفظ كالاشتراك اللفظي، واستخدام لفظ يُرَدُّ إلى جذر يحتمل معنيين، أوجذرين مختلفين،ومنها: ما يعود إلى الصيغة الصرفية، كتعدد احتمالات صيغة الصرفية، وتعدد احتمالات بنية الكلمة، ودلالة صيغة الفعل على زمنين، أو على لازم ومتعد، ومنها ما يعود إلى تركيب الكلام، كالجمع بين ألفاظ من أصل واحد بصيغ مختلفة، وتعدد احتمالات متعلق الكلام، أو عودة الضمير، ومنها ما يعود إلى دلالة حروف المعاني، كتعدد معانيها، واستخدامها حيث يظن أنها زائدة، ومن أسباب الزيادة الخاص بالقرآن: وروده على قراءات متعددة، كلها من عند الله وكلها قرآن.

النتائج

– كل المعاني المحتملة للنص القرآني مرادة أو على الأقل ليست مستبعدة، وليس شرطا أن تكون المعاني متساوية في القوة ، بل يكفي أن يكون التعبير محتملاً لها، ولا إشكال في أن أحد المعاني مقدم على غيره إن كان أقرب.

– لميزة اتساع المعنى القرآني دور في بلاغة القرآن؛ ذلك لأن من أهم ما تقوم عليه البلاغة تأدية المعنى المطلوب بأقل قدر من الكلام ويتحقق ذلك بطرق منها تحميل التعبير أكثر من معنى، لتصل المعاني بأقل قدر من الألفاظ دون تقصير في أداء المعنى، وهذه السمة ظاهرة في القرآن الكريم على أتم وجه، وهي مظهر من مظاهر إعجازه البلاغي.

– لاتساع المعنى القرآني أثر في التفسير، فتعدد المعاني يؤدي إلى تعدد الاحكام المستنبطة من النص، وكل المعاني المحتملة مرادة ويمكن الجمع بينها جميعا.

التوصيات

– مراعاة ميزة اتساع المعنى القرآني في إبراز بلاغة القرآن.

– مراعاة ميزة اتساع المعنى القرآني في تفسير القرآن واستنباط الاحكام.

المصادر والمراجع

- الألوسي، محمود بن عبد الله (١٢٧٠هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.
- ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن الواحد العدواني، (المتوفى: ٦٥٤ه)،**تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، تحقيق: حفني محمد شرف، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، (المتوفى: ٥٤٥ م)، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- البخاري،محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق:: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢ه.
- البغوي، الحسين بن مسعود (٥١٠ ه)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر (٦٨٥ه)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨ه.
- التهانوي، محمد بن علي الفاروقي، (١١٥٨ه)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (٤٤٢هـ)،**شرح التصريف**، المحقق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، (٤٧١ه)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، المحقق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- الجصاص، أبو بكر أحمد بن محمد، (٣٧٠ ه)، **أحكام القرآن**، تحقيق محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣ ه)، **النشر في القراءات العشر**، المحقق : علي محمد الضباع (١٣٨٠ ه)، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (٥٩٧ه)، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (المتوفى: ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ –

١٩٨٧م
• أبو حيان، محمد بن يوسف (٧٤٥ه)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١٤٢٠ه.
• دراز، محمد بن عبد الله (١٣٧٧هـ)، **النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم**، اعتنى به أحمد مصطفى فضلية، الناشر، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة: طبعة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
• الرازي،محمد بن عمر (٦٠٦ه)، **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ه.
• الراغب الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد (٥٠٢هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية دمشق بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
• الرُّماني، علي بن عبد الله، **النكت في إعجاز القرآن**، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، القاهرة، دار المعارف.
• الزجاج، إبراهيم بن السري (٣١١ه)، **معاني القرآن وإعرابه**، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه، ١٩٨٨م.
• الزمخشري،أبو القاسم محمود بن عمرو، (٥٣٨ه)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ه – ١٩٩٨م.
• الزمخشري، محمود بن عمرو (٥٣٨ه)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ه.
• سحيم بن بني الحسحاس، **ديوان سحيم بن بني الحسحاس**، تحقيق عبد الغني الميمني، مكتبة دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٣٦٩-١٩٥٠).
• السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (المتوفى: ٤٨٣هـ)، **أصول السرخسي**، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
• أبو السعود، محمد بن محمد (٩٨٢ه)، **إرشاد العقل السليم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
• السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
• الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي (٧٩٠ه)، **الموافقات**، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
• الشافعي، محمد بن إدريس، أحكام القرآن، تحقيق محمد الكوتري،الخانجي ببغداد،ط١، ١٩٥١.
• شهاب الدين الخفاجي، أحمد بم محمد بن عمر، (١٠٦٩ه)، **عناية القاضي وكفاية الراضي**،

حاشية شهاب الدين الخفاجي على البيضاوي، دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٧.

- الشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠ه)، **فتح القدير**، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٤ه.
- الطبري، محمد بن جرير (٣١٠ه)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠ه، ٢٠٠٠م.
- عبده الراجحي، **التطبيق الصرفي**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٣٩٣- ١٩٧٣.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (١٣٩٣ه)، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية، ١٩٨٤ه.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمى البصري (٢٠٩ه)، **مجاز القرآن**، المحقق: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ.
- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (٥٤٣ه)، أحكام القرآن، دار الفكر، لبنان.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب (٥٤٢ ه)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ه.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني الرازي (٣٩٥ه)، **مقاييس اللغة**، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩ه - ١٩٧٩م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي (٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة: الأولى.
- القرطبي، محمد بن أحمد (٦٧١ه)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤ه، ١٩٦٤م.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (٧٧٤ه)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠ه، ١٩٩٩م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي (المتوفى: ٣٢٤ه)، **كتاب السبعة في القراءات**، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ.
- المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

- ابن منظور، محمد بن مكرم، (٧١١ه)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ه.
- بن مِهْران، أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوريّ، (٣٨١هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، المحقق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
- النسفي، عبد الله بن أحمد (٧١٠ه)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ه، ١٩٩٨م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- الواحدي، علي بن أحمد (٤٦٨ه)، **التفسير البسيط**، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠ه.